التقديم

يسعدني تقديم تقرير حالة البيئة في جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠٠٦ والذي يصدر للعام الثالث على التوالي كخطوة هامة من خطوات الالتزام السياسي البيئي لحكومة جمهورية مصر العربية. يأتي ذلك في إطار حرص القيادة السياسية في مصر على إدخال البعد البيئي في كافة المجالات لتحقيق التنمية المستدامة، واقتناعها بأن الحفاظ على البيئة أصبح أمراً ضرورياً لحماية صحة الشعب وتمكينه من زيادة الإنتاج عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

يصدر هذا التقرير إعمالاً لما ورد بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة والذى ينص في الفصل الثاني منه على إعداد تقرير سنوى عن الوضع البيئي يقدم إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتودع نسخة منه في مجلس الشعب.

ويأتي هذا التقرير كثمرة لجهود العديد من الخبراء المتخصصين والمهتمين بالبيئة في مصر، وكذا المؤسسات والوزارات والجهات المعنية الذين تعاونوا جميعاً في إعداد هذا التقرير مع وزارة الدولة لشئون البيئة.

وقد تضمن تقرير حالة البيئة لعام ٢٠٠٥ تحليلاً وافياً لكافة البيانات والمعلومات المتاحة عن مختلف عناصر البيئة فى مصر والتى قدمت فى أربعة أبواب (الهواء،المياه،الارض،البيئة الحضرية).

وقد اتفقت الآراء على أن تقريرا شاملا كالذى صدر عن عام ٢٠٠٥ يمكن أن يصدر كل خمس سنوات وان السنوات البينية يعالج فيها التقرير أحد الأبواب الأربعة معالجة تفصيلية مع عرض مختصر لأهم التغيرات التى حدثت فى عناصر البيئة التى تضمنتها الأبواب الثلاثة الأخرى.

وفى ضوء هذا الاتفاق فإن هذا التقرير يهدف إلى إلقاء الضوء بصورة تفصيلية على أهم التغيرات التي حدثت في عام ٢٠٠٦ فى مختلف مكونات الباب الأول وهو عنصر الهواء متضمناً نوعية الهواء والضوضاء والتغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون.
ثم يستعرض التقرير بصورة أقل تفصيلاً التغيرات الرئيسية التى حدثت خلال عام ٢٠٠٦ فى العناصر الثلاثة الأخرى وهى المياه والأرض والبيئة الحضرية.

وقد تضمن التقرير هذا العام إضافة إلى الموضوعات التي تناولها التقرير الثانى عام ٢٠٠٥ موضوع جديد وهو اتساع الرقعة الحضرية والعشوائيات.

نحن نعلم جميعاً أن مصر – شأنها في ذلك شأن معظم الدول التي تسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية – تواجه العديد من المشاكل البيئية نظراً للزيادة المطردة في عدد السكان والتوسع في الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تفي بمتطلبات هذه الزيادة السكانية الأمر الذي أدى إلى الضغط الشديد على الموارد الطبيعية. وقد صاحب ذلك زيادة حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ليتضاعف عدد سكان الحضر في مصر بمعدل ثلاثة أضعاف خلال العقدين الماضيين مما يشكل مزيدا من الضغوط على البيئة الحضرية بشكل عام.

ويركز الحديث عن الحفاظ على البيئة حالياً - ليس على قضايا التلوث - وإنما على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المختلفة والحيلولة دون وقوع الممارسات والأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى إهدار تلك الموارد، وذلك لكونها تشكل مخزوناً أساسيا لعمليات التنمية وحقاً من حقوق الأجيال القادمة، من أجل ذلك كله أولت مصر اهتماماً كبيراً بقضايا البيئة.

لقد احتلت قضايا الحفاظ على البيئة مكان الصدارة في دائرة الاهتمام الدولي كواحدة من أهم القضايا المطروحة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمى.

ولقد منح السيد رئيس الجمهورية اهتماما واضحا لقضية حماية البيئة في الأعوام الأخيرة بدءا مما قاله سيادته في إحدى كلماته في افتتاح دورة مجلس الشعب من أن الحفاظ على البيئة ضرورة لازمه لا ضربا من الرفاهية أو ترفا وإنما أصبح قضية تتوقف عليها قدرة الإنسان المصرى على التمتع بحياة آمنة وصحة جيدة تتيح له أن ينتج ويبدع إلى أن توج سيادته دعمه لقضية البيئة بطلبه إلى مجلس الشعب تعديل العديد من مواد الدستور المصرى على أن يتضمن الدستور المعدل مادة تنص على حماية البيئة.

ولقد صدر الدستور المعدل—بعد ان وافق عليه الشعب فى استفتاء عام —متضمنا المادة ٥٩ التى تنص على "حماية البيئة واجب وطنى، وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة الصالحة". إن النص في الدستور المصري على أن حماية البيئة واجب وطني سوف يؤدى دون شك إلى دفع كافة جهود الدولة متمثلة فى الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى والقطاع الخاص وصولا إلى البيئة الصالحة للحياة الكريمة للإنسان المصري.

تتلخص فلسفة العمل البيئي في مصر في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملحة من ناحية والاستخدام الرشيد للموارد والثروات الطبيعية من ناحية أخرى.

إن وزارة الدولة لشئون البيئة ترى بصورة واضحة مشكلات البيئة المتراكمة في مصر وتعلم تماما أنها تحتاج إلى تعاون الهيئات والمؤسسات المختلفة فى مصر وخاصة مؤسسات المجتمع المدنى.

وتبذل الوزارة أقصى إمكاناتها للمحافظة على البيئة والحد من التلوث في ظل تحديات كثيرة من أجل الحفاظ على صحة المواطن المصري وحقوق الأجيال القادمة في مواردنا الطبيعية.

وتأمل الوزارة في تحقيق تحسن في حالة البيئة في كل عام عن العام الذي سبقه.

وأملى أن ينقل هذا التقرير قدراً من هذا التحسن الذي تم خلال عام ٢٠٠٦.

والله الموفق.

وزير الدولة لشئون البيئة

مهندس / ماجد جورج إلياس